د. أيت علي زينة

مبدأ السيادة على الموارد الطبيعية في ظل القانون الدولي للاستثمار

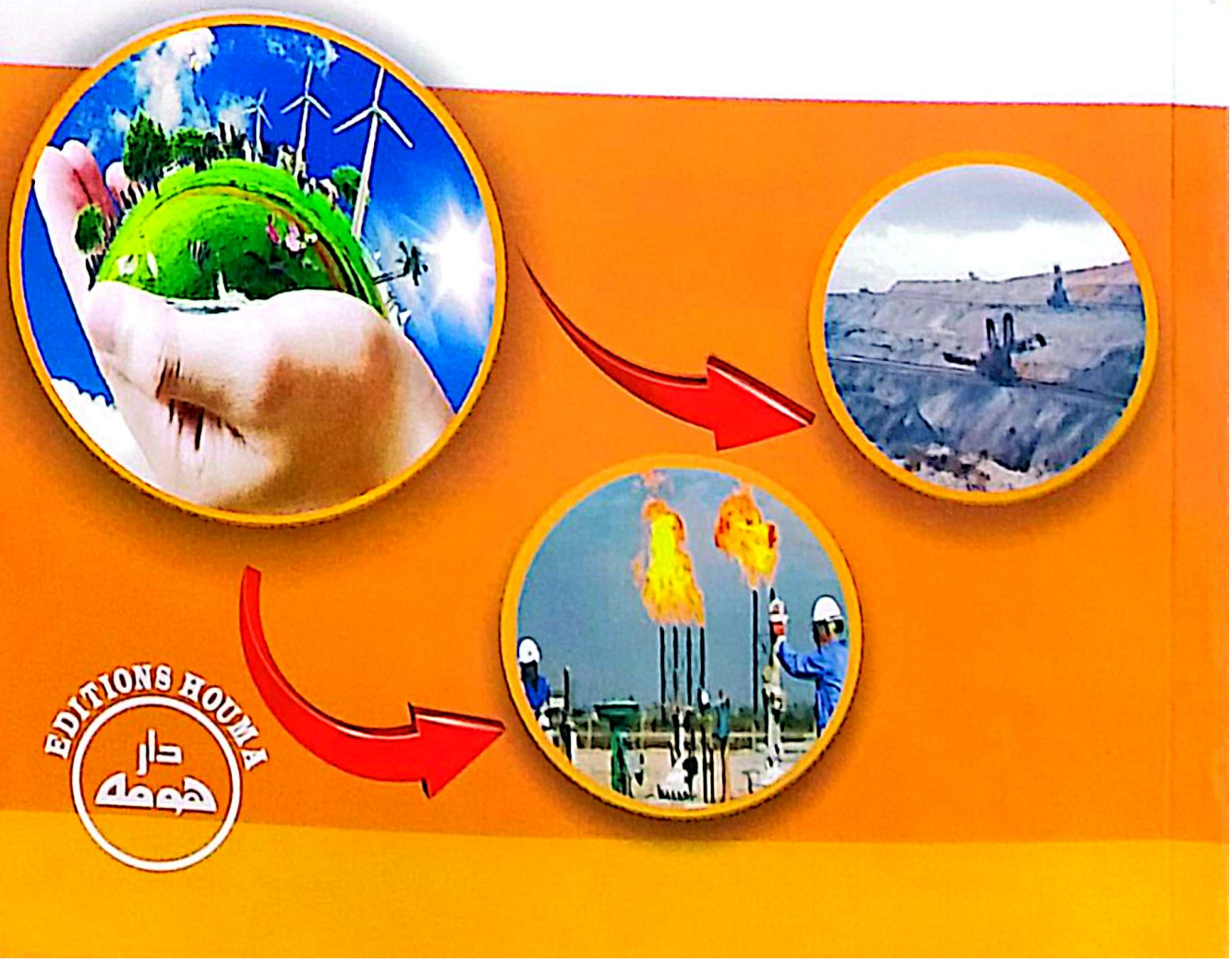

EDITIONS HOUMA
دار هومة

Scanné avec CamScanner

الفهرس

مقدمة 07

الباب الأول

التمسك بمبدأ السيادة على الموارد والثروات الطبيعية

في ظل منظمة الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية للاستثمار 21

الفصل الأول : نشأة مبدأ السيادة على الموارد والثروات الطبيعية

في ظل منظمة الأمم المتحدة وتطوره 25

المبحث الأول : مناقشة مبدأ السيادة على الموارد والثروات الطبيعية . . . 25

المطلب الأول : مناقشة مبدأ السيادة على الموارد والثروات الطبيعية

في نطاق الجمعية العامة 26

الفرع الأول : حق الاستغلال الحر للموارد والثروات الطبيعية اللائحة

رقم 626 المؤرخة في 21 ديسمبر 1952 27

الفرع الثاني : ردود الفعل تجاه اللائحة رقم 626 المؤرخة

في 21 ديسمبر 1952....24. 33

المطلب الثاني : مناقشة مبدأ السيادة على الموارد والثروات الطبيعية

في نطاق لجنة حقوق الإنسان 40

الفرع الأول : مبدأ السيادة على الموارد والثروات الطبيعية

في مشروع العهدين الدوليين الخاص بحقوق الإنسان لسنة 1966 41

الفرع الثاني : مبدأ السيادة على الموارد والثروات الطبيعية

في مفوضية السيادة الدائمة 47

المبحث الثاني : الاعتراف بمبدأ السيادة على الموارد

والثروات الطبيعية 52

المطلب الأول : نشأة اللائحة رقم1803 المؤرخة في 14ديسمبر 1962 . . . 53

الفرع الأول : موقف الدول من اللائحة رقم 1803 54

الفرع الثاني : إقرار الدول النامية للائحة رقم 1803 57

المطلب الثاني : مضمون اللائحة رقم 1803 60

الفرع الأول : المنفعة العامة كشرط لصحة التأميم 60

الفرع الثاني : التعويض كشرط عند تنفيذ التأميم 65

Scanné avec CamScanner

الفرع الثالث : احترام الالتزامات التعاقدية المتعلقة
بالاستثمارات الأجنبية 71
المبحث الثالث : تقنين مبدأ السيادة على الموارد والثروات الطبيعية . . . 79
المطلب الأول : أشغال الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة . . . **80**
الفرع الأول : نشأة الإعلان وبرنامج العمل من أجل إقامة نظام
اقتصادي دولي جديد 81
الفرع الثاني : مضمون الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين
بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد **87**
المطلب الثاني : ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية 94
الفرع الأول : نشأة ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية 95
الفرع الثاني : مضمون الميثاق **99**
أولا- السيادة الدائمة والكاملة. 100
ثانيا- تنظيم الاستثمار الأجنبي وحق التأميم 101
الفصل الثاني : مبدأ السيادة على الموارد والثروات الطبيعية
في الاتفاقيات الدولية للاستثمار **107**
المبحث الأول : فرض الرقابة على الاستثمارات الأجنبية
في ظل الاتفاقيات الدولية للاستثمار **108**
المطلب الأول : فرض رقابة الدولة المضيفة على الاستثمار الأجنبي
في مرحلة ما قبل التأسيس **108**
الفرع الأول : تقديم طلب للحصول على قبول
الدولة المضيفة للمشروع الاستثماري 109
الفرع الثاني : شروط قبول الطلب من قبل هيئات الاستثمار الداخلية . . 115
أولا- الشروط الشكلية 115
ثانيا- الشروط الموضوعية 118
المطلب الثاني : فرض رقابة الدولة المضيفة على الاستثمار الأجنبي
في مرحلة ما بعد التأسيس 122
الفرع الأول : الخضوع لرقابة السلطات الإدارية في الدولة
المضيفة للمشروع الاستثماري 122

Scanné avec CamScanner

أولا- الالتزامات التنظيمية الواردة ضمن
قواعد القانون الداخلي 122
ثانيا- الالتزامات التنظيمية الواردة ضمن قواعد القانون الدولي 125
الفرع الثاني : الخضوع لرقابة القضاء الداخلي في الدولة
المضيفة للمشروع الاستثماري 127
أولا- اللجوء للقضاء الداخلي كالتزام إجرائي 127
1- اللجوء المسبق للقضاء الداخلي 127
2- استنفاذ الوسائل القضائية الداخلية 130
ثانيا –اللجوء للقضاء الداخلي كالتزام موضوعي 133
ثالثا –اللجوء للقضاء الداخلي كالتزام تعاقدي. 134
الفرع الثالث : الجزاءات المترتبة على اخلال المستثمرين
الأجانب بالالتزاماتهم. 138
المبحث الثاني : الاستثناءات الواردة في الاتفاقيات الدولية
للاستثمار على منح ضمانات للمستثمرين الأجانب 142
المطلب الأول : الاستثناءات العامة على مبدأ منح الضمانات
للمستثمرين الأجانب 143
الفرع الأول : الحفاظ على الثروات الطبيعية 143
الفرع الثاني : الحفاظ على النظام العام والآداب العامة 146
أولا- الحفاظ على النظام العام 146
ثانيا- الحفاظ على الآداب العامة 149
الفرع الثالث : الحفاظ على الأمن 153
أولا- الحفاظ على الأمن القومي 153
ثانيا- الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. 157
الفرع الرابع : الحفاظ على الصحة العامة 159
المطلب الثاني : الاستثناءات الخاصة على مبدأ منح ضمانات
للمستثمرين الأجانب 162
الفرع الأول : الاستثناء عن قاعدة حرية تحويل رؤوس الأموال. 162
الفرع الثاني : الاستثناء عن قواعد معاملة الاستثمار 164

Scanné avec CamScanner

المبحث الثالث : الاستثناءات الواردة في القانون الدولي العام
على عدم منح ضمانات للمستثمرين الأجانب 166
المطلب الأول : حالتا الضرورة والقوة القاهرة. 166
الفرع الأول : حالة الضرورة 167
الفرع الثاني : حالة القوة القاهرة 170
المطلب الثاني : احترام الدولة للقاعدة الآمرة في القانون الدولي 172
الفرع الأول : تعريف القاعدة الآمرة 173
الفرع الثاني : سمو القاعدة الآمرة على الالتزامات التعاهدية . . . 175
خلاصة الباب الأول 179
الباب الثاني : تأثير القواعد الاساسية للقانون الدولي للاستثمار
على مضمون مبدأ السيادة على الموارد والثروات الطبيعية 181
الفصل الأول : تأثير القواعد القانونية الواردة في الاتفاقيات الدولية
للاستثمار على مضمون مبدأ السيادة على الموارد والثروات الطبيعية . . . 185
المبحث الأول : تأثير القواعد التي تحكم التعريفات العامة
على مضمون مبدأ السيادة على الموارد والثروات الطبيعية 186
المطلب الأول : تعريف الاستثمار في ظل الاتفاقيات الدولية للاستثمار . . 186
الفرع الأول : التعريف الضيق للاستثمار 186
الفرع الثاني : التعريف الواسع للاستثمار. 191
المطلب الثاني : تعريف المستثمر في ظل الاتفاقيات الدولية للاستثمار . . 197
الفرع الأول : المستثمر شخص الطبيعي 197
أولا- معيار الجنسية أو المواطنة 198
ثانيا- معيار الإقامة المستمرة 203
الفرع الثاني : المستثمر شخص الاعتباري 206
أولا : معيار دولة التأسيس 207
ثانيا : معيار المقر الاجتماعي 209
ثالثا : معيار الرقابة 211
المبحث الثاني : تأثير القواعد المتعلقة بمعاملة الاستثمارات
الأجنبية على مضمون مبدأ السيادة على الموارد والثروات الطبيعية . . . 213

Scanné avec CamScanner

المطلب الأول : ترسيخ القواعد العرفية الدولية لمعاملة
الاستثمارات الأجنبية 214
الفرع الأول : قاعدة المعاملة العادلة والمنصفة. 215
الفرع الثاني : قاعدة الحماية والأمن الكاملين 221
المطلب الثاني : إعمال قواعد المعاملة ذات الطبيعية الاتفاقية 225
الفرع الأول : قاعدة المعاملة الوطنية 225
الفرع الثاني : قاعدة معاملة الدولة الأكثر رعاية 231
المبحث الثالث : تأثير القواعد المتعلقة بحماية الاستثمارات الأجنبية
على مضمون مبدأ السيادة على الموارد والثروات الطبيعية 238
المطلب الأول : القواعد المتعلقة بنزع الملكية والقيود الواردة عليها . . . 238
الفرع الأول : بند نزع الملكية المباشر وغير المباشر. 239
أولا- نزع الملكية المباشر 239
ثانيا- نزع الملكية غير المباشر 244
الفرع الثاني : القيود الواردة على حق الدولة المضيفة في نزع الملكية . . 248
أولا : المنفعة العامة 248
ثانيا : عدم التمييز في نزع الملكية 250
ثالثا : الإجراء القانوني السليم 252
المطلب الثاني : التعويض كأثر مترتب عن نزع الملكية 254
الفرع الأول : الأخذ بقاعدة التعويض التقليدية 254
الفرع الثاني : الأخذ بقاعدة التعويض المناسب أو العادل 260
الفصل الثاني : تأثير تفسيرات الاجتهاد القضائي للقواعد القانونية
الواردة في الاتفاقيات الدولية للاستثمار على مضمون مبدأ السيادة
على الموارد والثروات الطبيعية 265
المبحث الأول : توسيع نطاق تطبيق القانون الدولي للاستثمار. . . . 266
المطلب الأول : التوسيع من مفهوم الاستثمار 267
الفرع الأول : المذهب الشخصي 267
الفرع الثاني : المذهب الموضوعي 272
المطلب الأول : التوسيع من مفهوم المستثمر 279

Scanné avec CamScanner

الفرع الأول : التوجه الليبرالي في تحديد معايير المستثمر الأجنبي . . . 279
أولا- الاعتراف بصفة المستثمر الأجنبي للمؤسسات التابعة للدولة . . . 280
ثانيا- الاعتراف بصفة المستثمر الأجنبي للشخص الطبيعي صاحب
أقل أسهم في شركة مسجلة محليا 282
الفرع الثاني : التوجه الشخصي في تقدير الشروط الموضوعية
لمفهوم المستثمر كشخص اعتباري. 286
أولا- التطبيق الشخصي لمعيار التأسيس 286
ثانيا-التطبيق الشخصي لمعيار الرقابة 288
المبحث الثاني : توسيع نطاق قواعد معاملة الاستثمارات الأجنبية
في القانون الدولي للاستثمار 291
المطلب الأول : التوسيع في تفسير الحد الأدنى لمعاملة
الاستثمارات الأجنبية 291
الفرع الأول : قاعدة المعاملة العادلة والمنصفة **292**
أولا : تقييد أعمال السلطة التنفيذية 292
1- في إصدار القرارات الإدارية 292
أ : الإجراءات السابقة لإصدار القرارات الادارية 292
ب : إلزامية تسبيب الإدارة لقرارات الرفض **294**
2- في تنفيذ القرارات الإدارية 295
أ : ضرورة حماية التوقعات المشروعة للمستثمر الأجنبي 295
ب : ضرورة التنسيق في قرارات الإدارة **298**
ج : ضرورة مراعاة أثار القرار الإداري على المستثمر الأجنبي 299
ثانيا : تقييد أعمال السلطة التشريعية والسلطة القضائية 301
1- تقييد أعمال السلطة التشريعية 301
2- تقييد أعمال السلطة القضائية **303**
الفرع الثاني : قاعدة الحماية والأمن الكاملين 305
المطلب الثاني : التوسيع في تفسير قواعد تجنب المنافسة **307**
الفرع الأول : قاعدة المعاملة الوطنية 307
أولا- التوسيع من مفهوم الظروف المماثلة 307

Scanné avec CamScanner

ثانيا- أثر الإجراءات الحمائية المتخذة من قبل الدولة المضيفة 310
الفرع الثاني : قاعدة معاملة الدولة الأكثر رعاية 312
أولا : الاعتراف بالحق الآلي في التمسك بالمعاملة الإجرائية أكثر رعاية . . 313
ثانيا : التأكيد على الحق الآلي في التمسك بالمعاملة
الإجرائية أكثر رعاية 316
المبحث الثالث : توسيع نطاق قواعد حماية الاستثمارات الأجنبية
في القانون الدولي للاستثمار 318
المطلب الأول : التوسيع في تفسير قواعد نزع الملكية 319
الفرع الأول : تفسير سلوك الدولة بنزع الملكية غير المباشر 319
الفرع الثاني : اختلاف المعايير المدمجة لسلوك الدولة ضمن
نزع الملكية غير المباشر 322
المطلب الثاني : التوسيع في تفسير القواعد احترام
الالتزامات التعاقدية 326
الفرع الأول : تحويل عدم احترام الدولة لالتزام داخلي
إلى خرق لالتزام دولي. 328
الفرع الثاني : الاعتراف باختصاص هيئات التحكيم الدولية
دون المحاكم الداخلية 330
خلاصة الباب الثاني 332
الخاتمة 333
الملاحق 341
قائمة المصادر والمراجع 345
الفهرس 401

Scanné avec CamScanner

هذا الكتاب

سعت الدول النامية منذ فترة الخمسينات إلى فرض مبدأ السيادة على الموارد والثروات الطبيعية في نطاق منظمة الأمم المتحدة على الدول المتقدمة، والتي كانت رافضة بصورة مطلقة لهذا المبدأ بحجة احترام الحقوق المكتسبة، ولم يمنح للمبدأ السبيل للتقنين والصبغة القانونية إلا بعد مناقشات طويلة توجت بصدور ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية.

وأمام حاجة الدول النامية الماسة للاستثمارات الأجنبية للنهوض بتنميتها الاقتصادية والتنقيب واستخراج ثرواتها الطبيعية، فقد صادقت على العديد من الاتفاقيات الدولية للاستثمار خاصة الثنائية منها، والتي تحتوي على تعريفات موسعة للاستثمار والمستثمر الأجنبي، وكذا القواعد المتعلقة بمعاملة وحماية الاستثمارات الأجنبية، بما ساهم في توسيع تفسيرات الاجتهاد القضائي لهذه القواعد مما يضمن حماية أفضل للاستثمار والمستثمرين الأجانب على حساب مبدأ السيادة على الموارد والثروات الطبيعية.

ISBN : 978-9931-03-411-7
9 789931 034117
السّعر: 1850 دج
5/672
دار هومه
للطباعة والنشر والتوزيع
023 19 13 54 / 023 19 13 57
023 19 13 56 / 023 19 13 58
34 حي لابرويار- بوزريعة - الجزائر
www.editionshouma.com
@ info@editionshouma.com

Scanné avec CamScanner